الأساس، هو في ذاته أمر لابد أن يفضي إلى انحراف متأصل وتحامل ملازم للروحية السائدة. ومن المعقول الافتراض بأن الانتاج غداة الاحتلال كان لا يزال يعاني بكل قسوة من آثار الحرب ومخلفاتها.

ولقد تناولنا بالبحث المستفيض مسألة الانتاج والطلب، واتجاهاتهما، مع المنتجين أنفسهم بعقد سلسلة من المقابلات المطولة مع «الصناعيين» وأعضاء مجالس غرف التجارة. ورداً على سؤال مباشر عن نسبة الانتاج الحقيقي مقارنة مع القدرة الانتاجية، أفادت ٢٧,٧٪ فقط من منشآت العينة التمثيلية بأنها تشتغل ما يزيد على ٧٥٪ من طاقتها الانتاجية، في حين أفادت ٣٩,٨٪ منها بأنها تشتغل بأقل من ٥٠٪ من طاقتها.

وأكثر من ذلك، فغالبية الردود على سؤالنا (٥٦,٦٪) تشعر بأن إنتاجها خلال السنوات الثلاث الأخيرة (١٩٧٣ ــ ١٩٧٦)، قد هبط فعلياً بمقادير معدلها ٣٢٪، في حين أفادت ١٩,٩٪ منها بوجود زيادة معدلها ٢٣٪ في أثناء الفترة ذاتها * .

وبما أن أكثر من نصف المؤسسات أفادت بهبوط في الانتاج، كان لابد أن ينطرح السؤال عما إذا كان مردّ هذا تناقصاً في الطلب. وكان جواب إحدى وثمانين مؤسسة (٤٨,٨٪)؛ بأن الطلب هبط فعلاً، في حين ردت خمس وثلاثون مؤسسة (٢١,١٪) بأن هناك في الواقع هبوطاً حاداً نوعاً ما، بينما كان جواب ٢٨,٣٪ فقط يظهر وجود تزايد في الطلب.

إذا وضعنا أمامنا جميع هذه الأرقام والأحكام لنلم بالصورة الشاملة، نخرج بالاستنتاجات التالية:

١ ــ لقد تزايد عدد منشآت الانتاج في صورة بارزة خلال العقد الأخير. وهذا أمر ليس من اليسير تحديده كمياً، لكن معظم رجال الأعمال يشعر بأن عدد المنشآت قد تضاعف ــ وأكثر ــ أثناء سنوات الاحتلال.

٢ ــ إن الانتاج الاجمالي قد زاد، إنما بتقلبات واضحة ومؤكدة. فالزيادة كانت في ذروتها في فترة ١٩٦٩ ــ ١٩٧٣، لكن الانتاج بدأ بالتقلص في الفترة اللاحقة، وما أن جاءت نهاية العام ١٩٧٧ حتى بدأ الانتاج بالهبوط، كما تتفق آراء رجال الأعمال فيما يشبه الاجماع.

أسباب هبوط الانتاج

كانت مسألة الانحدار الظاهر في خطّي الانتاج والطلب، موضع عناية كبيرة منا أثناء عملية الاستقصاء التي قمنا بها مع الصناعيين.

---

* يجب أن نلاحظ بالطبع أن هذه الأرقام لا تعتمد على سجلات حقيقية تحتفظ بها المؤسسات صاحبة الردود. لذا فهي ليست على درجة من الدقة تسمح باعتمادها في الحسابات الكمية. لكن هذه الردود تكشف مع ذلك التوجهات الحقيقية في أوضاع الانتاج والتوريد.